الاتحاد الأوروبي والأردن: علاقة طويلة الأمد

الأردن لاعب رئيسي وشريك للاتحاد الاوروبي في الشرق الاوسط.

العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والأردن تعود إلى عام 1977، عندما تم التوقيع على أول اتفاقية للتعاون بين الطرفين. على مر السنين، عزز الأردن والاتحاد الأوروبي الشراكة الوثيقة بينهما، لا سيما في إطار سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط.

الأساس القانوني الحالي للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والأردن هو اتفاقية الشراكة التي دخلت حيز التنفيذ قبل عشر سنوات (في أيار 2002). وصلت العلاقات في تشرين الأول 2010 الى مستوى جديد من خلال شراكة "الوضع المتقدم" ووضع الصيغة النهائية لخطة العمل الجديدة بين الاتحاد الأوروبي والأردن المنبثقة عن سياسة الجوار الأوروبية مما فتح فرصا جديدة لتطوير علاقاتنا. وعلاوة على ذلك، سيتم إطلاق عملية التحضير للمفاوضات المقبلة لاقامة منطقة تجارة حرة عميقة وشاملة مع الأردن في أوائل عام 2012.

في عام 2012 أصبح الأردن عضوا في البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير كجزء من عملية تحوله إلى متلق الاستثمارات البنك.

الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي على المستوى الثنائي

الاتحاد الأوروبي هو أحد أكبر الجهات المانحة للأردن، الذي يتلقى المساعدات من المجتمع الدولي من خلال المنح والقروض.

للفترة 2011-2013، تم تخصيص 223 مليون يورو لدعم مبادرات جديدة لأجندة الإصلاح في الأردن في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويبلغ إجمالي تعاون الاتحاد الأوروبي الثنائي الجاري حاليا 393 مليون يورو (بما في ذلك النزامات من السنوات السابقة).

في عام 2011، ولتلبية احتياجات ذات أولوية بالنسبة للأردن، قدم الاتحاد الأوروبي مبالغ مرصودة لسنوات لاحقة، مما رفع المبالغ المقدمة إلى 111 مليون يورو بدلا من ال 71 مليون يورو المقررة. تم استخدام المبلغ الإضافي (40 مليون يورو) لبرنامجين يستهدفان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والابتكار وأيضا لزيادة المبلغ المخصص في الميزانية لبرنامج دعم إصلاح الإدارة المالية العامة ليصل إلى 65 مليون يورو.

اما المبالغ الأخرى التي خصصت في 2010 و 2011 فاستهدفت دعم الطاقات المتجددة والإصلاح في مجال كفاءة استهلاك الطاقة (35 مليون يورو)، وتعزيز بناء قدرات الإدارة العامة من خلال برامج التوأمة مع المؤسسات الأوروبية والمساعدات الفنية (محفظة ب 13 مليون يورو).

وقد شملت البرامج الجديدة التي أطلقت في عام 2011 أيضا: بناء القدرات في مجال طاقة الرياح والطاقة الشمسية (00 مليون يورو)، ودعم الإصلاح في قطاع التشغيل والتدريب التقني والمهني (35 مليون يورو)، والحكم الديمقراطي (10 مليون يورو)، تحسين توفير المياه للمجتمعات ذات الدخل المنخفض (10 مليون يورو)، والتنمية الاقتصادية المحلية (10 مليون يورو).

هناك ثلاث مبادرات جديدة في طور الإعداد حالي في عام 2012: **برنامج دعم سياسة قطاع العدالة** (دعم الميزانية - 30 مليون يورو)، ودعم وسائل الإعلام الميزانية - 30 مليون يورو)، ودعم وسائل الإعلام والمجتمع المدني (دعم المشاريع - 10 مليون يورو).

ومن الجدير ذكره ان دعم الاتحاد الأوروبي يتماشى تماما مع أولويات الأردن واستراتيجياته التنموية وتلك المنصوص عليها في المذكرة المشتركة للاتحاد الاوروبي المؤرخة في 8 آذار 2011 "شراكة من أجل الديمقر اطية

والازدهار المشترك مع جنوب البحر الأبيض المتوسط" وكذلك مع مذكرة الاتحاد الأوروبي المؤرخة في 25 أيار 2011 "استجابة جديدة لجوار متغير ".

حيثما أمكن، يسعى الاتحاد الأوروبي للمشاركة في تمويل مبادرات مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وغيرها من الشركاء الدوليين، وهذا يعظم الكفاءة والاستفادة من دعمنا. على وجه الخصوص، فان المنح المقدمة في مجالات الصلاح محددة تهدف أيضا إلى تسهيل القروض من مؤسسات التمويل واستثمارات القطاع الخاص، ومما يؤدي بالتالي الى زيادة كبيرة في المبالغ المتاحة فعليا لتنفيذ الاصلاح.

في الفترة 2010-13 سيستفيد الأردن من المزيد من الدعم من برامج الاتحاد الأوروبي الموضوعية المتاحة لمنظمات المجتمع المدنى:

- الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان خصصت 3 مليون يورو لدعم حرية التعبير وتعزيز القيم الديمقراطية.
- برنامج الجهات الفاعلة غير الحكومية الموضوعي قدم 1.4 مليون يورو لتعزيز التنمية المحلية من خلال المجتمع المدني، مع التركيز على خلق فرص العمل وتوليد الدخل.
- برنامج الاستثمار في الناس رصد ما مجموعه 1.6 مليون يورو لمشاريع في الأردن في الفترة 2010- 2011 (من خلال جزئية "المساواة بين الجنسين"، وتمكين المرأة والتصدي للتمييز والعنف ضد المرأة، ومن خلال جزئية "الصحة الجيدة للجميع"، من أجل تعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بين أوساط الشباب.
- بموجب برنامج الهجرة واللجوع الموضوعي، بدأ في عام 2011 مشروعان يهدفان إلى تقديم المساعدة إلى اللاجئين العراقيين، حيث تم تخصيص مبلغ 1.7 مليون يورو.

هذا ويعتبر الأردن أيضا مشاركا نشطا في مجموعة من المبادرات الإقليمية ومستفيدا منها. وتشمل هذه على وجه الخصوص: الداة استثمار الجوار، والتعاون عبر الحدود، والتوأمة (حيث يعتبر الأردن أحد المستخدمين المتحمسين لهذه الأداة التي تدعم بناء قدرات هيئات القطاع العام من خلال ربطها مع نظيراتها الأوروبية)، و دعم تحسين الحكم والإدارة (SIGMA) ؛ وتبادل المعلومات للمساعدة التقنية TAIEX ؛ والتعليم العالي (إيراسموس موندوس).

المساعدات الانسانية

قدمت دائرة المساعدات الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمغوضية الأوروبية (ايكو)، ولا تزال، المساعدة للعراقيين في الاردن من خلال المغوضية العليا للاجئين والمنظمات غير الحكومية من أجل توفير الإغاثة والحماية للمستضعفين (إجمالي الميزانية منذ عام 2007، للمنطقة بما في ذلك الأردن، وصل إلى 104 مليون يورو). وقد استكملت هذه المساعدة بمساعدة ثنائية قدمها الاتحاد الأوروبي الى الاردن، من خلال أداة التعاون الانمائي للمساعدة في تخفيف الضغط الناجم عن تدفق العراقيين على البنى التحتية والخدمات الوطنية، مثل المياه (12 مليون يورو) والمدارس (26.7مليون يورو).

واستجابة للتطورات الراهنة، قدمت دائرة المساعدات الإنسانية والحماية المدنية تمويلا للطوارئ يوم 3 شباط عام 2012 لتقديم المساعدة الإنسانية في سوريا والدول المجاورة. التمويل البالغ 3 مليون يورو هذا يشمل مساعدة لإنقاذ حياة الذين أصيبوا بجروح أو أجبروا على الفرار من أعمال العنف الجارية في البلاد. ستستمر دائرة المساعدات الإنسانية في رصد الحالة الإنسانية وتقديم المساعدة بناء على الاحتياجات.

ملخص دعم الاتحاد الأوروبي الثنائي والإنساني إلى الأردن للفترة 2011 - 2013:

2013	2012	2011	مليون	التعاون مع الأردن 2011-2013
			يورو	
67	45	111	223	أداة سياسة الجوار الأوروبية
67	45	111	223	إجمالي أداة سياسة الجوار الأوروبية
1	1	1	3	الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان
0.450	0.450	0.5	1.4	الجهات الفاعلة غير الحكومية
(يعلن عنه	(يعلن عنه	1.6	1.6	الاستثمار في الناس
لاحقا)	لاحقا)			
(يعلن عنه	(يعلن عنه	1.7	1.7	الهجرة واللجوء
لاحقا)	لاحقا)			
(يعلن عنه	3		3	المساعدات الانسانية - الأزمة السورية
لاحقا)				
(يعلن عنه	8	10	104	المساعدات الإنسانية - الأزمة العراقية (منذ 2007)
لاحقا)				
(68.45)	(57.45)	125.8	337.7	إجمالي جميع الأدوات المالية